



سوق العراق للاوراق المالية
IRAQ STOCK EXCHANGE

سوق العراق للاوراق المالية

العدد : ١٩٢
التاريخ : ٢٠٢٢ / ١ / ٢٧

إلى/ شركات الوساطة بالاوراق المالية
م/ إطلاق التداول على أسهم شركة مصرف بغداد


نهديكم اطيب تحياتنا...

إشارة إلى كتاب شركة مصرف بغداد المرقم م.م/ 1 في 2022/1/27 ومرفقه محضر أجتتماع الهيئة العامة (غير المصدق) المنعقد بتاريخ 2022/1/17 وإستناداً إلى كتاب هيئة الاوراق المالية المرقم 120/9 في 2022/1/13 .

سيتم إطلاق التداول على أسهم الشركة إعتباراً من جلسة الاحد الموافق 2022/1/30 إستناداً إلى المادة رقم (2) من تعليمات رقم (2) .

مع التقدير .

المرفقات: محضر اجتمع الهيئة العامة .


الخبير طه احمد عبد السلام

المدير التنفيذي

٢٧ / ١ / ٢٢



نسخة منه :

- هيئة الاوراق المالية ... مع التقدير.
- شركة مصرف بغداد إشارة الى كتابكم أعلاه... مع التقدير.
- قسم الانظمة الالكترونية لاجراء اللازم ... مع التقدير .
- قسم العمليات ورقابة التداول لاجراء اللازم ... مع التقدير.
- مركز الايداع ... مع التقدير.
- قسم العلاقات العامة للمتابعة ... مع التقدير .
- الموقع الالكتروني لسوق العراق للاوراق المالية وصفحة السوق على Facebook .

المسؤولية القانونية استنادا الى قانون (74) لسنة 2004.

((ينظم سوق العراق للاوراق المالية التعامل بأسهم الشركات المساهمة العراقية المدرجة والمسجلة في مركز الايداع العراقي ، من خلال شركات الوساطة العراقية المرخصة من قبل هيئة الاوراق المالية)) .

رؤى

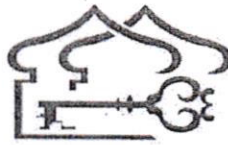
Web Site : www.isx-iq.net

info-isx@isx-iq.net

youtube.com/ Iraq stock Exchange

الكرادة الشرقية - منطقة العلوية - قرب كنيسة سيدة النجاة - م ٩٠٣ - ز ١١

بدالة : ٠٧٢٧٠٠٩٤٥٩٤ موبيل : ٠٧٧١١٢١١٥٢٢ - ٠٧٨٣٤٠٠٠٠٣٤ ص.ب : ٣٦٠٧ العلوية



محضر إجتماع الهيئة العامة

لشركة مصرف بغداد المساهمة الخاصة

المنعقد يوم الاثنين ٢٠٢٢/١/١٧

بناءً على الدعوة الموجهة من قبل السيد رئيس مجلس إدارة شركة مصرف بغداد المساهمة الخاصة ، وإستناداً لأحكام المادتين (٨٦ ، ٨٧) من قانون الشركات المرقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل ، إنعقد إجتماع الهيئة العامة لشركة مصرف بغداد برئاسة عضو مجلس الإدارة المدير المفوض للمصرف السيد باسل حسام الدين شاکر وذلك لتعذر حضور السيدين رئيس ونائب رئيس مجلس الإدارة بسبب الظرف الصحي لجائحة كورونا ، إنعقد الإجتماع في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاثنين المصادف ٢٠٢٢/١/١٧ في مدينة السليمانية / فندق (کراند ملينيوم) ، رحب رئيس الإجتماع بإسم السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالسادة الحضور وشكرهم على تلبية الدعوة لحضور هذا الإجتماع السنوي ، كما رحب بممثلي البنك المركزي العراقي السيدة زينب فليح حسن و الانسة ريام غازي سلمان ، وممثلي دائرة تسجيل الشركات السيد هاشم حسون حسن والسيد محمد حسن حميد والسيدة حرقاء حسين مهدي، وممثل هيئة الأوراق المالية السيد محمد عادل نافع وشكرهم على حضور الإجتماع .

وعملاً بأحكام المادة (٩٥) من قانون الشركات إختار السيد رئيس الإجتماع السيد عامر سامي نصيف كاتباً لتدوين وقائع الإجتماع ، كما إختار السيدة داليا حسام صادق مراقباً لحساب النصاب وجمع الأصوات وطلب حساب أصوات الحاضرين فبينت أن الأسهم الممثلة في الإجتماع أصالة وإنابة بلغ عددها (١٣٠,٨١٧,٢٩٩,١١١) سهماً ويمثل ٥٢,٣٢٦ % من رأس المال البالغ (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتان وخمسون مليار سهم . وبالنظر لحصول النصاب القانوني أعلن البدء بالإجتماع ودعا الى إنتخاب رئيس للهيئة العامة فرشح المساهم السيد عادل محمد الحسون وأنتخب بالإجماع رئيساً للهيئة العامة فإستلم مهام الرئاسة وشكر الحاضرين على ثقتهم وأعرب عن أمله في أن يوفق في إدارة الإجتماع بما يرضيهم .

- اقترح السيد باسل حسام الدين شاکر المدير المفوض لشركة مصرف بغداد بصفته حاملاً لما مقداره (١٠%) من رأس مال المصرف اصالة وإنابة اضافة فقرة الى جدول الاعمال وتتضمن ((انتخاب رئيس لجنة مراجعة الحسابات من بين اعضاء مجلس الادارة)) وذلك نظراً لاستقالة رئيس اللجنة السابق السيد عادل محمد الحسون من عضوية مجلس ادارة مصرف بغداد .
- توجه السيد رئيس الهيئة العامة الى الهيئة العامة بالتصويت على المقترح وتم التصويت على المقترح من قبل السادة الهيئة العامة باغلبية الحاضرين وتمت اضافة ((فقرة انتخاب رئيس لجنة مراجعة الحسابات)) لتصبح بالتسلسل التاسع من جدول الاعمال .

(١)



ومن ثم بوشر بالمناقشات على الوجه التالي :-

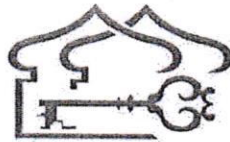
اولاً / مناقشة تقرير مجلس الإدارة حول أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ واتخاذ القرارات المناسبة بشأنه :-

عرض التقرير للمناقشة من قبل السيد رئيس الهيئة العامة

بين المدير المفوض لمصرف بغداد :- أن النتائج المالية للمصرف للعام ٢٠٢٠ تعتبر جيدة جداً مقارنة بالعام ٢٠١٩ حيث كانت الارباح قبل مبلغ الضريبة بحدود (٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وعشرون مليار دينار مقارنة بمبلغ (١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة مليارات للعام ٢٠١٩ كما ان صافي الارباح المتحققه بعد الضريبة بحدود (٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرون مليار دينار للعام ٢٠٢٠ مقابل (٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة مليار دينار للعام ٢٠١٩ اي زيادة (١٢,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) اثنا عشر مليار وتسعمائة مليون دينار اي بنسبة ١٧٦% ، وهذا يعود الى نمو صافي الايرادات من العمولات المصرفية والاستثمارات ، وهذه الارباح مهمة جدا كونها ناتجة عن أنشطة المصرف والخدمات التي تقدم الى زبائن المصرف وبشكل مستمر، ونظمت المساهمين ان العام ٢٠٢١ قد استمر العمل بهذه الوتيرة حيث ان المصرف استطاع ان يزيد من اتساع قاعدة زبائنه بشكل كبير واستمرار العمليات المصرفية ومنها التحويلات الداخلية والخارجية والاستثمارات ، اما بالنسبة للعام ٢٠٢٠ فأن المصرف شهد في الفترة الاخيرة زيادة في حجم الودائع على الرغم من انخفاض سعر الفوائد التي يمنحها مصرف بغداد مقابل هذه الايداعات والتي تعتبر من اقل الفوائد بين المصارف العاملة وهو مؤشر على حجم الثقة في مصرف بغداد وان سيولة المصرف الحالية عالية جدا وتم استخدام جزء من هذه السيولة في عام ٢٠٢٠ بالتوجه للاستثمار في سندات حكومة العراق المقومة بالدولار وهذا اعطى المصرف ايراد امينا وعاليا وهذا ملخص بسيط عن اعمال المصرف وفي حالة وجود اية ملاحظات من قبل السادة المساهمين فبالامكان الاجابة عنها .

- طرح المساهم الدكتور علاء ابراهيم اسماعيل الموسوي الملاحظات الاتية :-

١. الملاحظة الاولى :- استوضح عن سبب عقد اجتماع الهيئة العامة للشركة خارج بغداد وبين ان مساهمي المصرف والذين يبلغ تعدادهم بحدود (١٧) الف مساهم يعانون من هذا الموضوع وهذا مايفسر عدم حضور سوى ثلاث مساهمين فقط ، كما ذكر ان عقد الاجتماع خارج بغداد هو اجراء مخالف لقانون الشركات وتحديدأ المادة (٩٠) التي تنص على ان الشركة تعقد اجتماعها في مقر عملها اي ان الشركة التي مقرها في بغداد يكون محل انعقاد اجتماعها في بغداد والتي يكون محل ادارتها في السليمانية تعقد اجتماعها في السليمانية ولكن توجد فقرة بأمكانية عقده في اي مدينة في العراق اذا اقتضت الظروف لذلك ، نحن هنا نتساءل نيابه عن كل المساهمين حول سبب عدم عقد الاجتماع في بغداد حيث ان الاجتماع هو الفرصة الوحيدة للقاء بمجلس الادارة والتناقش معهم والحصول على المعلومات عن الشركة فأن لم يستطيع اي احد من المساهمين حضور الاجتماع فهذا سيكون خلل في الشفافية لذلك نحن كرابطة المساهمين قررنا الحضور الى كل الاجتماعات التي تعقد في اربيل والسليمانية حيث سنقدم طعن على سلامة الاجراء وكذلك سيتم عدم التصويت على الفقرات التي سيتم مناقشتها حتى وان وجدنا جدوى في هذه المناقشة ، وكذلك تقديم الشكاوى وسنبذل قصارى جهدنا



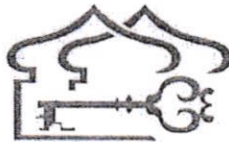
لضمان عدم عقد اجتماع لاي شركة خارج بغداد لكونه يؤثر على المساهمين ونوجه السؤال لحضراتكم عن سبب عقد الاجتماع في السليمانية وعدم عقده في اربيل وان يثبت السؤال والاجابة في المحضر.

٢. **الملاحظة الثانية :-** والتي اود ان اوضحها لمجلس الادارة بأننا هنا نناقش نحن كمساهمين لنا مصلحة مع مصلحة المصرف مترابطة ونحن من خلال الاسئلة التي نطرحها نريد الوصول للمعلومات التي تخصنا لمعرفة وضع المصرف واستثماراته وهذه المعلومات تفيد المساهمين من خلال زيادة المساهمة او تقليلها وان الاسئلة وتوجيهها هي لتوسيع استثمارات المساهمين وليس للاساءة ونحن كما لدينا ملاحظات سلبية فأيضاً لدينا ملاحظات ايجابية ونحن جداً مسرورين للطرح الذي طرحه السيد المدير المفوض وكذلك تقرير مجلس الادارة وكذلك زيادة الارباح المتحققة من (٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة مليار دينار للسنة الماضية الى (٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرون مليار لسنة ٢٠٢٠ وايضاً ارباح العام ٢٠٢١ ونشكركم على هذه الجهود وكذلك نشكركم على الاستثمار في السندات الحكومية وحسب ما مكتوب بمبلغ (١٠٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ \$) مائة و سبعة مليون دولار وبفائدة ١٢% وكما نلاحظه زيادة الموجودات (٢٨٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتان وسبعة وثمانون مليار دينار اي بنسبة نمو ٢٥% واصبحت تريلون وسبعة عشر مليار دينار وهذا مؤشر على ارتفاع الإيرادات والفوائد التي تخص العمولات .

الملاحظة الثالثة :- ذكر في الصفحة (٢١) من التقرير السنوي حول موضوع سندات الحكومة اللبنانية مبلغ (٢٩,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وعشرون مليار وسبعمائة وخمسون مليون دينار عراقي وقد تم احتساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة بمقدار (١٥,٣٦٢,٠١٨,٠٠٠) خمسة عشر مليار وثلاثمائة واثنان وستون الف وثمانية عشر دينار نطلب توضيح سبب وجود فرق بين مقدار الاستثمارات وبين المخصص المحتسب .

اجاب السيد المدير المفوض :- ان عقد اجتماع الهيئة العامة تم بناءً على قرار مجلس الادارة وان سبب اختيار عقده في مدينة السليمانية هي نية السيدين رئيس مجلس الادارة ونائبه حضور الاجتماع لكن تم الغاء حضورهم في اخر لحظة بسبب الظروف الصحية لمتحور كورونا وكما اشرت بأن القانون يسمح بعقد الاجتماع في اي مدينة داخل العراق وان شاء الله في السنوات القادمة ومع تحسن الوضع الصحي سيتم عقد الاجتماع في بغداد.

اما بخصوص سندات حكومة لبنان فان المبلغ كما اشرت هو (٢٩,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وعشرون مليار وسبعمائة وخمسون مليون دينار عراقي وهو مبلغ انكشاف المصرف على سندات حكومة لبنان وكما تعلمون فان هذه الحالة هي حالة عامة ليست على مصرف بغداد فقط ، بالنسبة لمصرف بغداد فان المخصص المحتسب بمبلغ (١٥,٣٦٢,٠١٨,٠٠٠) خمسة عشر مليار وثلاثمائة واثنان وستون الف وثمانية عشر دينار هو بناءً على توجيهات البنك المركزي اللبناني حينها وان البنك المركزي العراقي قد وجه ان تكون المخصصات بمقدار ١٠٠% وفعلاً تم ذلك في عام ٢٠٢١ اما في سنة ٢٠٢٠ ولكون الوضع كان بداية الازمة والتي لم تكن واضحة المعالم فكان توجيه البنك المركزي اللبناني على كل المصارف ان يتم احتساب (٤٥سنت) على كل (واحد دولار) كمعيار للخسارة المتوقعة ، وكان توجه المصرف لعام ٢٠٢١ بأخذ مخصص كامل لعدم وضوح الرؤيا للحذر من الخسارة ولمعالجة تدني قيمة الادوات المالية والالتزام بالتعليمات .



- استوضح الدكتور علاء ابراهيم الموسوي:- عن سبب كون مصرف بغداد هو المصرف الوحيد الذي لديه ايداعات في لبنان ؟
- بين السيد المدير المفوض :- بأن مصرف بغداد لديه فرع في لبنان منذ عام ٢٠١٣ ويزاول نشاطاته المصرفية كاملة وتم معالجة الكثير من الملاحظة وكانت النتائج ايجابية لفرع بيروت لعام ٢٠٢١ حيث ان المصرف احتوى الوضع وتم تقليل الخسارة .
- بين المساهم الدكتور علاء الموسوي :- بأن قيام البنك المركزي العراقي بتطبيق المعيار رقم (٩) و اخذ مخصصات بمقدار ١٠٠% يؤثر على الحسابات وعلى ارباح المساهمين من اخذ هذه المخصصات لكل حالة فيها تعثر وهي فيها ضرر على المساهمين لكون هذه المخصصات تستقطع من الارباح حيث ان مساهمي مصرف بغداد لم يستلموا اي ارباح منذ ٤ سنوات ولحين تطبيق هذا المعيار فإن المساهمين مقبلين على عدد من السنوات بدون توزيع ارباح حسب الكتاب الذي اصدره البنك المركزي العراقي الذي فرض وضع تخصيصات ١٠٠% ومن ثم توزيع الارباح وهذه تؤثر على المساهمين حيث ان الكثير من المساهمين ليس لديهم استثمارات كبيرة او ان استثماراتهم تنحصر في مصرف بغداد فقط قد يكون متقاعد او لديه مدخرات استثمرها في مصرف بغداد وحالياً وللأسعار الموجودة في السوق فلا يمكن لاي مساهم ان يقوم ببيع اسهمه خصوصاً ان سعر السهم انخفض عن وقت شراء الاسهم من ٣ دينار الى ٢٣٠ فلس وكذلك اضيف الى تخوف المساهمين من احتمال انخفاض سعر السهم في حال توقف المساهم الاجنبي عن شراء الاسهم .
- اشار رئيس الهيئة العامة بأن المدير المالي السابق موجود وبالامكان ان يوضح بصورة اكثر موضوع المخصصات .
- بين المدير المالي السابق للمصرف فيما يتعلق بموضوع المخصصات وعطفاً على توضيح السيد المدير المفوض وكما يعلم الجميع بأن العراق بدء بتطبيق المعيار رقم (٩) في بداية عام ٢٠٢٠ وتم بناءً على توجيه البنك المركزي العراقي حيث تم اخذ المخصصات في كثير من الجوانب سواء على النقد الموجود لدى البنوك او على التسهيلات الائتمانية او الموجودات الاخرى او الاستثمارات وكان السؤال هو فيما يتعلق بموضوع الحكومة اللبنانية بمبلغ (٢٩,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وعشرون مليار وسبعمائة وخمسون مليون دينار عراقي وهذا المبلغ هو اساساً كان (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرون مليون دولار امريكي ونتيجة ارتفاع سعر الصرف ارتفع من (٢٤) مليار دينار الى (٢٩) مليار دينار ونصف حجم المخصص المأخوذ لما يقارب (١٥) مليار وهو مايعطي ٥٠% وهو اكثر مما كان يفرضه البنك المركزي اللبناني وكانت حينها الاسواق ٢٠ سنت للدولار الامريكي وفي بداية عام ٢٠٢١ وكما بين السيد المدير المفوض بضرورة اخذ مخصصات كاملة على سندات الحكومة اللبنانية وهذه حماية للمصرف واصوله واي مبالغ ستعود هي تكون ارباح للمصرف .
- استوضح المساهم الدكتور علاء ابراهيم الموسوي حول ما ورد في الصفحة (٢٢) من التقرير السنوي فيما يخص السيولة النقدية وتحديد ما يخص النقد المقيد لدى البنك المركزي في اقليم كردستان حيث ان هذا المبلغ يعاد نفسه سنوياً بمبلغ (٤٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة واربعون مليار دينار حيث توجد عدد من المصارف استحصلت جزء من مبالغها فلماذا مصرف بغداد لم يقوم بتحصيل هذا المبلغ لغاية الان ؟ وكذلك النقد المقيد لدى البنك المركزي اللبناني بمبلغ (٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وعشرون مليار دينار .

(٤)



اجاب السيد المدير المفوض ان هذا الموضوع شمل كل المصارف التي لديها فروع في اقليم كردستان وكان لديها ودائع لدى البنك المركزي في اقليم كردستان وقد عرض البنك المركزي العراقي على المصارف التي لديها مبالغ محجوزة ان يقوم بتسديد ٧٥% من المبلغ مقابل التنازل عن ٢٥% لصالح البنك المركزي العراقي ولكون المبلغ المحجوز الخاص بمصرف بغداد عالي وهو اعلى من كل المصارف وبخسارة تصل الى (١١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) احدى عشر مليار وخمسمائة مليون دينار فقد تم رفض التسوية كونها تؤثر على حقوق المساهمين ، وتوجد حالياً جهود وتحرك على الجهات المعنية لتحصيل كامل المبلغ واؤكد ان هذا الموضوع متابع ومستمرين بمتابعة مع البنك المركزي العراقي ووزارة المالية للحصول على كامل حقوق المصرف .

بمداخلة من المدير المالي السابق للمصرف فقد بين بالاضافة لما بينه السيد المدير المفوض فيما يتعلق بالمبالغ المحجوزة لدى الاقليم ولغرض حماية المساهمين واصول البنك فقد تم اخذ مخصصات للمعيار رقم (٩) وهي تقريباً (٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة مليار دينار اما فيما يتعلق بموضوع نقد بيروت البالغ (٢٥) مليار منها (١٠) مليار دينار عملة محلية والمتبقي عملات اجنبية وهذا ايضا تم وضع مخصص لها مايقارب (٤٠%) وهي متوافقة مع المعيار رقم (٩) وكذلك في العام ٢٠٢١ وبناء على توجيهات البنك المركزي العراقي تم وضع مخصصات ١٠٠% على هذه المبالغ وقد تم اخذ هذه المخصصات بشكل كامل وهذه المبالغ كانت ناتجة عن العمليات التشغيلية لفرع بيروت .

- بين المساهم الدكتور علاء الموسوي ان مبلغ (٢٥,١٢٢,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وعشرون مليار ومائة واثنان وعشرون مليون دينار واذا ما تم اضافة مبلغ (٢٩,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وعشرون مليار وسبعمائة وخمسون مليون دينار يصبح المجموع (٥٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وخمسون مليار دينار اي ما يعادل ٢٠% و اكثر من رأس مال المصرف .

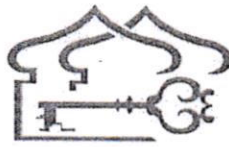
بين المدير المالي السابق للمصرف بأن مبالغ المخصصات بشكل دقيق هي على فرع بيروت بلغت (٨,٠٦٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمان مليارات وستون مليون دينار .

تعميماً على الموضوع اوضح السيد المدير المفوض بأن اخذ المخصصات يتم في حالة وجود مشكلة معينة ولكن كما بينت بأن المحفظة الائتمانية للمصرف قد شهدت تطوراً خصوصاً في عام ٢٠٢٠ وكذلك ٢٠٢١ وان هذه المخصصات لا تعتبر خسارة خصوصاً على المحفظة الائتمانية وهي تبين الوضع المالي الصحيح للمصرف وان هذه المخصصات ستعود مستقبلاً للارباح خصوصاً مع التطور الحاصل لحل مشاكل المحفظة الائتمانية ونحن نؤكد بأنها مخصصات كبيرة ولكن حال حسم المشاكل فإن هذه المخصصات ستعود الى الارباح .

- مداخلة من قبل المساهم الدكتور علاء ابراهيم الموسوي :- نطلب من ادارة المصرف التركيز في حل المشاكل اكثر من وضع مخصصات لها لكون وضع المخصصات هي استقطاع من الارباح ولكن حل المشاكل سيؤدي الى اعادة المخصصات الى الارباح .

وقد استوضح عن ماورد عن مبلغ (٦٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستون مليون دولار وتم ذكر هذا المبلغ وباستفسار من قبل المساهم عن امكانية استثمار هذا المبلغ في سندات الحكومة العراقية .

بين السيد المدير المفوض :- بأن هذا المبلغ يمثل مبلغ وديعة لدى مصرف الخليج المتحد وهو احد المصارف المعروفة في البحرين وبفائدة (٢,٨%) سنوياً وتعتبر فائدة مميزة بالنسبة للاسعار العالمية للدولار والسبب الاساسي لهذا الاستثمار هو عدم وجود ادوات لاستثمار هذه المبالغ في العراق كالبنك المركزي ووزارة المالية لذا تعتبر هذه السيولة معطلة ، فأستطعنا استثمارها بشكل صحيح وبفائدة



جيدة جداً ومضمونة لكون مصرف الخليج المتحد ضمن المجموعة ، وقد بين السيد المدير المفوض بأن استثمارات المصرف في السندات الحكومية قد بلغت تقريباً (\$١٢٧,٠٠٠,٠٠٠) مائة وسبعة وعشرون مليون دولار في ٢٠٢١ لكن يجب مراعاة فترات الاستحقاق بالنسبة لأجال استحقاق هذه الاستثمارات خصوصاً في حالة حاجة المصرف الى سيولة لكون سندات الحكومة العراقية تستحق في عام ٢٠٢٨

- استوضح المساهم الدكتور علاء الموسوي :- عن ماورد في التسهيلات الائتمانية حيث ان مصرف بغداد من المصارف الرائدة وهو اول مصرف اهلي وما نقوله بأنه مدرسة لباقي المصارف ونستغرب من وجود تسهيلات بحدود ٩٠% غير عاملة وقروض مشكوك في تحقيقها !

بين السيد المدير المفوض :- ان هذه المحفظة عن سنوات سابقة وان من هذه المحفظة يوجد تركيز بحدود ٥٠% لزبون واحد فقط وهو فعلاً غير صحيح وانا مع ان هذا التركيز غير صحيح ولكن اود ان ابين للسادة المساهمين بوجود تطورات جديدة مع هذا الزبون وبدأنا بتنفيذ التسوية مع هذا الزبون الاكبر الذي انكشافه ٥٠% ونتوقع خلال النصف الاول من سنة ٢٠٢٢ سيتم الانتهاء من هذا الموضوع وتعود للمستوى المعقول واود ان اؤكد ان المتابعة مستمرة على باقي الزبائن وقد تتأخر الاجراءات لاسباب الروتين لكن المتابعة موجودة ومستمرة وستكون النتائج جيدة وسيتم تحصيل الجزء الاكبر خصوصاً وجود الضمانات لهذه المحفظة .

- استفهم المساهم الدكتور علاء الموسوي عن ماورد بخصوص مخصص خسائر محتملة لنافذة بيع وشراء العملة ببلغ (٤,٩١٣,٠٢٥,٠٠٠) اربعة مليارات وتسعمائة وثلاثة عشر مليون وخمسة وعشرون الف دينار عراقي في حين تقرير مراقبين الحسابات اشار الى عدم دخول المصرف لمزاد العملة فاذا كان المصرف لم يدخل مزاد العملة فما وضع هذا المخصص ؟

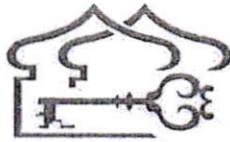
بين المدير المفوض بأن هذه المخصصات عن مزاد السنوات السابقة وتحديداً عام ٢٠١٢ حيث فرض البنك المركزي العراقي غرامات على كافة المصارف وتم تسديدها بشكل من خلال تقسيطها على المصارف وان مصرف بغداد متوقف عن دخول مزاد العملة منذ عام ٢٠١٢ .

- استوضح المساهم علاء الموسوي عن مخصصات النقد المسروق في فرع اربيل بمبلغ (٣٨,٣٧٧,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية وثلاثون ملياراً وثلاثمائة وسبعة وسبعون مليون دينار فتم وضع مخصص بمقدار ١٠٠% ولا يوجد اشكال بهذا الخصوص والسؤال هنا مضت اكثر من سبع سنوات على هذا الامر فهل يوجد اي مبلغ تم اعادته او ممكن اعادته ؟

اجاب السيد المدير المفوض ان هذا الموضوع متابع وبشكل مستمر وهو موضوع معقد لوجود تورط من قبل موظفي وزبائن المصرف وموظفي البنك المركزي في الاقليم وان الاجراءات القانونية مستمرة بشكل جدي ولكن هروب مدير الفرع خارج العراق ساهم في تاخير الاجراءات ، وسيتم اعادة المبلغ الى الارباح في تحصيل مبالغ عن هذه المبالغ المسروقة .

- استوضح المساهم الدكتور علاء الموسوي فيما يخص التركيز الائتماني الوارد في البيانات بمبلغ (٧٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) اربعة وسبعون مليار دينار اي ما نسبته ٢٩% من رأس مال المصرف وهو مخالف للنسبة التي يسمح بها البنك المركزي العراقي من الاحتياطات والبالغ ١٠% وكذلك وجود طلب تعويض بمبلغ (٤٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) اربعة واربعون مليار دينار مع العلم ان المبلغ المذكور هو (٤٧,٧٤٢,٠٠٠,٠٠٠) سبعة واربعون ملياراً وسبعمائة واثنان واربعون مليون دينار عراقي ، بصيغة اخرى السؤال كون التركيزات الائتمانية والتسهيلات غير العاملة هل الزبون الذي تم التركيز به هل هو نفس الزبون؟

(٦)



بين السيد المدير المفوض ان الزبون هو نفس الزبون الذي تمت الاشارة له وان اصل القرض هو مبلغ (٤٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) اربعة واربعون مليار دينار ومبلغ اخر بقيمة (١٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة مليون دولار يمثل اعتمادات وتسهيلات واما باقي المبالغ فهي فوائد مترتبة ولا يوجد اي تنازل عن الفوائد بالكامل ولكن في حالة اي زبون لديه استعداد بالتسديد يتم اجراء تسوية واعادة اصل الدين واعادة جزء من الفوائد وحسب النقاشات مع الزبون استوضح المساهم في حال وجود اي تغيير على المبلغ حيث ذكر ان المصرف كسب الدعوى وان الزبون لم يعترض على مبلغ (٤٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) اربعة واربعون مليار دينار وان اعتراضه كان على الفوائد اجاب السيد المدير المفوض ان المصرف اعترض على الفوائد حيث ان الفوائد الاتفاقيه ٩% في حين حكمت المحكمة له ٥% وقد تم الاعتراض من قبلنا على هذا الاحتساب ، وبالنسبة للتسديد فأود اعلامكم بأن الزبون سدد في عام ٢٠٢١ وتمت التسوية معه ونتوقع ان النصف الاول لسنة ٢٠٢٢ سيتم تسديد كامل مبلغ التسهيلات اضافة الى جزء من الفوائد .

- استفسر المساهم الدكتور علاء ابراهيم الموسوي عن وجود اي تغيير طرأ على صكوك المصرف الزراعي البالغة (٧,٦٤٤,٠٠٠,٠٠٠) سبعة مليارات وستمئة واربعة واربعون مليون دينار عراقي؟ اجاب السيد المدير المفوض بأن هذا الموضوع تم التحرك به من خلال وزارة المالية وان القرار صادر منذ عام ٢٠١٥ وخاطبنا المصرف الزراعي عدة مرات وهو ممتنع بحجة عدم وجود سيولة وتم التحرك من خلال البنك المركزي العراقي مشكورين لكن لغاية الآن لم يتم تسديد اي مبلغ ولكن نتفائل في سنة ٢٠٢٢ ان يتم تسديد هذا المبلغ وللعلم فبالاضافة للمبلغ الاصلي توجد فوائد بقيمة ٥% ونظراً لعدم وجود ملاحظات اضافية على تقرير مجلس الادارة قررت الهيئة العامة المصادقة على التقرير باغلبية الحاضرين .

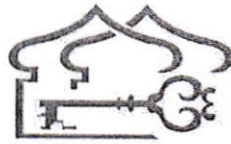
ثانياً:- مناقشة تقرير السادة مراقبي الحسابات للسنة المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ واتخاذ القرارات المناسبة بشأنه :-

عرض السيد رئيس الهيئة تقرير السادة مراقبي الحسابات للسنة المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ للمناقشة فبين المساهم الدكتور علاء ابراهيم الموسوي بأن التقرير المعد يعد ممتاز بالرغم من وجود الكثير من الاستفسارات والاستيضاحات ولكن تمت مناقشتها في فقرة تقرير مجلس الادارة

ولعدم وجود ملاحظات اضافية على تقرير مراقبي الحسابات قررت الهيئة العامة المصادقة على التقرير بأغلبية الحاضرين .

ثالثاً :- الإطلاع على تقرير لجنة مراجعة الحسابات لسنة ٢٠٢٠ :-

بعد الاطلاع تمت المصادقة من قبل الهيئة العامة على تقرير لجنة مراجعة الحسابات بأغلبية الحاضرين.



رابعاً :- مناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ والمصادقة عليها.

طرح السيد رئيس الهيئة العامة الفقرة اعلاه للمناقشة وبمداخلة من المساهم الدكتور علاء ابراهيم الموسوي بوجود مقترح الى السيد المدير المفوض ويتضمن قيام إدارة المصرف عند اعداد البيانات الفصلية باجراء دعوة لعدد من المساهمين كل ثلاث اشهر او ستة اشهر للاطلاع على الارباح وتفصيل الاستثمارات واعمال المصرف كونها تؤثر بشكل مباشر على التداول وكذلك تؤثر على سعر الأسهم ، بأن المقصود بعد ان تعرض التقارير الفصلية يكون هناك شرح لهذه التقارير .

اجاب المدير المفوض :- ابتداءً هذا الامر مهم جداً ونحن نشجع هكذا امور وكانت هناك مبادرة مع سوق العراق للاوراق المالية وكان مصرف بغداد من اوائل المشاركين بهذا الموضوع من خلال برامج التواصل الاجتماعي (زووم) لكن لكون المصرف مدرج في سوق العراق للاوراق المالية ولضمان الشفافية امام الجميع واتاحة المعلومات للجميع لذا يجب ان يكون سوق العراق طرفاً في هكذا أمور ، ونحن كادارة مصرف يجب ان نعلن النتائج لاتاحة الفرصة للجميع بالاستثمار وبشكل عادل كما أن ابواب المصرف مفتوحة ولجميع المساهمين للاطلاع على النتائج ومع ذلك في حال وجود توجه عام لدى سوق العراق للاوراق المالية بعقد جلسات او ندوات فنحن كمصرف بغداد مستعدين لذلك .

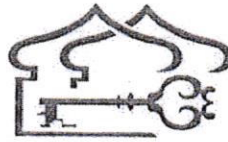
- بين المساهم الدكتور علاء الموسوي ان الحديث عن تقرير يورو بوند ادى الى ارتفاع في اسعار اسهم المصرف وكذلك اقبال من قبل المساهمين على اسهم مصرف بغداد لذا اقترح ان يتم شرح التقرير من خلال السيد المدير المفوض او السيد المدير المالي ويتم طرح الاستفسارات ويتم الاجابة عليها .

بين السيد رئيس الهيئة العامة بأنه يعد هذا الموضوع موضوع مركزي لايتعلق بمصرف بغداد حيث ابتداءً من احكام قانون الشركات التي حددت وجود اجتماع هيئة عامة واحد للشركة وبالامكان عقد اجتماعات استثنائية والتي لايمكن تجاوزها ، ولكن النقطة التي تم طرحها نقطة موضوعية جداً وتؤثر على سعر السهم ولكن لتحقيقها يجب ان يكون من خلال رابطة المصارف وسوق العراق الاوراق المالية ويمكن إيجاد بدائل وليس عقد اجتماع وذلك من خلال البرامج الافتراضية او اي وسيلة بما يجعل المساهمين على اطلاع بوضع المصرف بدلاً من الانتظار الى نهاية السنة ونقترح عرض الموضوع على سوق العراق للاوراق المالية .

عرض السيد رئيس الهيئة العامة البيانات المالية للمناقشة و اضاف ان البيانات تتضمن الكثير من النقاط التي اشار لها السادة المساهمين وكذلك السيد المدير المفوض الذي اشار الى ان المؤشرات الاولية والتي تبين استمرارية نشاط المصرف ونتائجه الجيدة المتحققة خلال عام ٢٠٢١ كل هذه تبين الصورة الجيدة والمطمئنة.

وبالنظر لعدم وجود ملاحظات فقد قررت الهيئة العامة المصادقة على الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ باغلبية الحاضرين .

(٨)



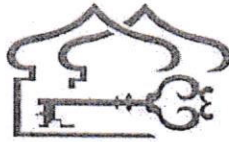
خامساً :- مناقشة اقرار مقسوم الارباح لعام ٢٠٢٠ واتخاذ القرار المناسب في ضوء تعليمات البنك المركزي العراقي والتي تروم بعدم توزيع الارباح للمساهمين بموجب كتابهم المرقم ١٣١/٦/٩ في ٢٠٢٠/٣/١٧

- بين السيد المدير المفوض ان موضوع توزيع الارباح مهم جداً بالنسبة لاجراء مجلس الادارة كونهم المساهم الاكبر وموضوع التوزيع موضوع جوهري لاي شركة ، ولكن كما تعلمون ان البنك المركزي العراقي بعد ان طالب المصارف بتطبيق معيار رقم (٩) واخذ مبالغ المخصصات بالكامل قبل توزيع اي ارباح ، لذا فنحن كمجلس ادارة ملتزمون بتعليمات البنك المركزي العراقي فلا يوجد توزيع ارباح لعام ٢٠٢٠ ، وبالتأكيد ان ارتفاع السهم الى اكثر من دينار اضافة الى نشاط المصرف لعام ٢٠٢١ وعام ٢٠٢٠ وسيؤثر على سعر السهم وحال الانتهاء من وضع المخصصات المطلوبة سيتم توزيع الارباح ، واود التذكير بأن المخصصات ستعود الى ارباح المساهمين حال اعادة المبالغ المخصصة لها خصوصاً ان المخصص يقابله عقارات وضمانات وان وضع المصرف جيد جداً ولكن يجب الالتزام بتعليمات البنك المركزي العراقي .

- استوضح المساهم الدكتور علاء ابراهيم الموسوي :- بأن البنك المركزي العراقي اعطى مجال لمدة (٥) سنوات لمعالجة الاثر الكمي ولكن اذا كان اداء المصرف بهذا الشكل وحجم الارباح المتوقع تحقيقها فتتوقع ان مدة سنتين جداً كافية لتغطية الاثر الكمي وحسب ماورد ان مقدار العجز وللوصول الى ١٠٠% من وضع المخصصات فالمبلغ المطلوب هو (٧٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وسبعون مليار دينار وان ارباح المصرف الحالية جيدة فان المبلغ المطلوب لتغطية العجز اقل من (٧٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وسبعون مليار دينار، واطلب من البنك المركزي العراقي مشاركتنا في الاجابة بأنه بدلاً من ان تذهب الارباح ١٠٠% لمعالجة الاثر الكمي فيالامكان ان تذهب نصف الارباح لمعالجة الاثر ونصف الاخر يوزع على المساهمين خصوصاً مع وضع المصرف وارباحه ولا نعتقد ان في الموضوع مخالفة .

بين السيد رئيس الهيئة العامة :- بأن المقترح المطروح من قبل المساهم الذي يعتقد ان جعل كل الارباح تذهب الى المخصصات فيه تحفظ خصوصاً ان عمل المصرف لعام ٢٠٢٠ جيدة والمؤشرات لعام ٢٠٢١ ايضاً توشر بشكل ايجابي والمقترح هو ان يتم توزيع جزء من الارباح لعام ٢٠٢٠ وهو بجميع الاحوال مشروط بموافقة البنك المركزي العراقي وهنا نتوجه الى ممثلي البنك المركزي العراقي وهل بالامكان ان تقترح الهيئة العامة على البنك المركزي العراقي ان يتم توزيع نسبة من الارباح المتحققة ما توازي ٥% من الارباح من مقدار رأس المال والجزء الاكبر من الارباح تذهب الى حساب المخصصات خصوصاً ان البنك المركزي العراقي متوجه الى تصفية المخصصات خلال ٥ سنوات والمصرف يسير بهذا الاتجاه وبمدة اقل من المتوقع .

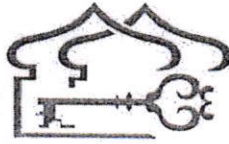
اجاب ممثل البنك المركزي العراقي بأن الاعام المرقم ٢٠٢١/١٢/٢٩ الفقرة (٤) منه بينت ان يتم مطابقة الارباح المتحققة من شراء النقد الاجنبي مع الارباح المعترف بها ضمن البيانات وحسب المخصصات على ان يتم مراعاة مايلي (أ)- عدم توزيع الارباح المتحققة نتيجة تقلب سعر الصرف والمشار اليها



في كتابنا بالعدد ٤٠١ في ٢٠٢٠/١٢/٢٨ وفي حال عدم تحقق هذه المخصصات يتم عكس الارباح الى حساب تقلب اسعار الصرف) اذن البنك المركزي يتحفظ على توزيع الارباح ولحين اكمال المخصصات عن تقلبات الاسعار والخسائر الائتمانية وبعدها يمكن النظر في موضوع توزيع الارباح وكذلك اعمام البنك المركزي في ٢٠٢١/٥/٢٧ ايضاً تضمن عدم توزيع الارباح .
بمداخلة من المساهم الدكتور علاء ابراهيم الموسوي :- ان ملاحظات البنك المركزي العراقي وردت فيما يخص الارباح المتحققة عن سعر الصرف وان ارباح مصرف بغداد المتحققة عن سعر الصرف هي (١,٢٧٣,٠٠٠,٠٠٠) مليار ومئتان وثلاثة وسبعون مليون دينار ، وان الارباح المتحققة ليست عن سعر الصرف فقط وانما عن أنشطة واعمال المصرف وهذا المبلغ فيه مخصص ، واسباباً المبلغ المذكور لم يحتسب ضمن الارباح فلا ينطبق على المصرف هذه الفقرة ، وملاحظتنا على هذه التعاميم بأنها خاطئة ومخالفة لقانون المادة (٧٣) من قانون الشركات وتم مفاتحة السيد محافظ البنك المركزي العراقي ونطلب من ممثل البنك المركزي العراقي تقديم تقرير بهذا الشأن ونؤكد بأنه لايجوز للبنك المركزي اصدار اي تعليمات مخالفة للقانون ونحن كمساهمين من حقنا اقامة دعوى بسبب منعك المصارف من توزيع الارباح وتم التحرك عن طريق هيئة الاوراق المالية ودائرة تسجيل الشركات وصدر قرار من دائرة تسجيل الشركات بضرورة الالتزام بالمادة (٧٣) من قانون الشركات فيجب ان يتم توزيع الارباح ، وان ملاحظة البنك المركزي العراقي تنصب على تعويض فرق العملة و توجد بعض المصارف التي تنطبق عليها هذه التعليمات ولكن في حالة مصرف بغداد لا تنطبق الحالة لكون المبلغ الناتج عن فرق العملة كما اشرنا له اعلاه في حين حق المصرف اكثر من (٤٠ مليار) فهنا لايمكن ان يتم حجز (٤٠ مليار) مقابل مبلغ (١,٢٧٣,٠٠٠,٠٠٠) مليار ومئتان وثلاثة وسبعون مليون دينار.

بين السيد المدير المفوض :- للتوضيح فان المخصصات هي للمحفظة بشكل عام وليست لفرق العملة ، حيث يوجد لدينا اخفاق في المحفظة الائتمانية ويجب توفير المخصصات المطلوبة ونحن مع توزيع الارباح لكن الالاهم هو حماية المركز المالي للمصرف واصوله وكما لاحظتم فان وضع المصرف في عام ٢٠٢١ افضل من عام ٢٠٢٠ ونتوقع اذا استمر تقدم المصرف بنفس الوتيرة سيتم توزيع الارباح بعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي اما حالياً فان الظروف غير ملائمة لتوزيع الارباح وحالياً يتم التعامل بشكل كامل مع اعمام البنك المركزي العراقي وهو ايضاً رأي السادة اعضاء مجلس الادارة بوضع المخصصات اللازمة .

بمداخلة من المساهم الدكتور علاء الموسوي :- ان الهيئة العامة هي الجهة الوحيدة التي تمتلك صلاحيات توزيع الارباح من عدمه ، ولايوجد اي حق للبنك المركزي العراقي في منع توزيع الارباح كونه مخالف لاحكام المادة (٧٣) من قانون الشركات ولايوجد اي نص قانوني لا في قانون الشركات او قانون البنك المركزي العراقي او قانون المصارف يجيز للبنك المركزي العراقي اصدار هكذا تعميم وان البنك المركزي العراقي بصفته جهة اقطاعية مسؤولة عن المصارف لها الحق في طلب تطبيق المعايير الدولية منها معيار (٩ و ١٦ و ٣٦) اما اصدار هكذا قرارات فهو غير جائز قانوناً وان هذا القرار ادى الى معاناة كبيرة للمساهمين حيث ان اغلب المصارف امتنعت عن توزيع الارباح مستغلة تعليمات صادرة عن البنك المركزي العراقي وكما صدر تعليمات عدم توزيع ارباح للمصارف التي لديها فروع في المناطق الساخنة في المقابل توجد مصارف ليس لديها فروع ايضاً امتنعت عن



توزيع الارباح واشير الى وجود عدد من المصارف التي قامت بتوزيع جزء من الارباح وبينت بانها تستطيع تطبيق المعيار رقم (٩) ضمن المدة المطلوبة وان قرار البنك المركزي العراقي هو عدم توزيع الارباح لمدة خمس سنوات ومن الممكن توزيع جزء من ارباح عام ٢٠٢٠ وهي ليست كبيرة , ولكن هذا القرار بعدم التوزيع ولهذه المدة سيؤثر بشكل سلبي على المساهمين والمستثمرين في اسهم المصرف حيث ان اغلب المساهمين والمستثمرين حال علمهم بعدم وجود توزيع ارباح لهذه الفترة فلن يكون هناك اي اقبال على شراء اسهم المصارف وستلاحظون ان اغلب الاستثمارات تنتجها نحو الاستثمار في الشركات الصناعية وغيرها وان سبب انخفاض سعر السهم لاقبل من دينار هو عدم وجود طلب وبنفس الوقت يوجد عرض اكبر وان خسارة المساهمين في قطاع الاستثمار المصرفي كبيرة وبلغت مليارات الدنانير حيث يوجد مساهمين اشترى اسهم مصرف بغداد سابقاً وقد كان سعر السهم ٧ او ٣ دنانير وحالياً سعر السهم اقل من دينار واحد لذا يجب ان تتم مراعاة هذه الخسائر واخذها بنظر الاعتبار وان يراعى باقي المساهمين وخاصة كبار المساهمين التي هي مؤسسات هذا الموضوع وان هذه المؤسسات يمكن ان تنتظر المدة المذكورة وعدم توزيع ارباح , ولكن في حالة المواطن فان الخسارة ستكون كبيرة وسيعزف عن الاستثمار خصوصاً ونحن ندعو لتشجيع الاستثمار في القطاع المصرفي , وفي المقابل نلاحظ وجود بعض المصارف التي يتم ايداع مبالغ نقدية فيها ولا يتم تسليمها لربائنها فابن دور البنك المركزي العراقي من هذه الامور ؟؟ وانا المتحدث لدي (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة مليار سهم في مصرف دار السلام وهذا يعتبر خسارة كبيرة لي .

اجاب ممثل البنك المركزي العراقي :- اطلب ان يكون النقاش ضمن اطار جدول الاعمال وان دور البنك المركزي العراقي رقابي واشرافي ولا نسمح بالتدخل في اعمال البنك المركزي العراقي وقدرته على ادارة السياسة النقدية خصوصاً مع الدعم والجهد الكبير الذي يبذله ويقدمه للمصارف ونرحب بأي مقترحات تُقدم الى البنك المركزي العراقي .

مداخلة من قبل السيد رئيس الهيئة العامة :- ان مداخلة المساهم فيها جوانب قانونية وجوانب تخص الاستثمار وجوانب اقتصادية والواضح انها حالة عامة ونطلب من ممثلي البنك المركزي العراقي بطرح الموضوع امام الجهات المختصة وان القرار في النهاية يكون من صلاحية البنك المركزي العراقي وسيتم الاشارة في محضر اجتماع الهيئة العامة لوجهات النظر المتبادلة واذا ارتأى البنك المركزي العراقي دراسة الموضوع مرة اخرى وتقدير ابعاد المواضيع المطروحة .

وحيث لا توجد ملاحظات اضافية قررت الهيئة العامة التصديق بأغلبية الحاضرين على عدم توزيع ارباح لعام ٢٠٢٠ وترحيل ربح السنة الحالية البالغ (٢٠,٢٠٠,٠٧١,٠٠٠) عشرون مليار ومئتان مليون وواحد وسبعون الف دينار الى حساب الفائض المتراكم وقررت الهيئة العامة التوصية الى الادارة التنفيذية لغرض العمل على توزيع الارباح على المساهمين لعام ٢٠٢١ .

سادسا :- مناقشة تعيين مراقبين للحسابات لعام ٢٠٢٠ وتحديد اجورهما :

بين السيد رئيس الهيئة العامة بأن من ضمن صلاحيات لجنة مراجعة الحسابات التوصية بتكليف مراقبي الحسابات وهذا ما تم الاشارة له في تقرير لجنة مراجعة الحسابات لعام ٢٠٢٠ والتي تضمنت ((توصي اللجنة بتكليف المحاسب القانوني فرقد السلطان (شركة فرقد السلطان وشركاؤه) وكذلك اعادة تكليف المحاسب القانوني (سعد رشيد جاسم) بمهمة تدقيق حسابات المصرف للعام ٢٠٢١ وتحديد اجورهم وفقاً للائحة الاجور المعتمدة من قبل مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات)) .



ثامنا :- ابراء ذمة مجلس الادارة وتحديد مكافأة للسنة المالية ٢٠٢٠

وبالنظر لعدم توزيع ارباح على المساهمين لذا فقد تنازل السادة رئيس واعضاء المجلس عن استلام اي مكافأة وبعد المناقشة قررت الهيئة العامة ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الإدارة وتقديم الشكر والتقدير على جهودهم مع التمنيات لهم بالتوفيق وعدم تخصيص اية مكافآت عن سنة ٢٠٢٠.

تاسعا:- انتخاب رئيس لجنة مراجعة الحسابات من بين أعضاء مجلس الادارة

تم ترشيح السيد دارا نور الدين بهاء الدين لرئاسة لجنة مراجعة الحسابات وبين المدير المفوض ان السيد عادل محمد الحسون كان عضو مجلس إدارة مصرف بغداد ورئيس لجنة مراجعة الحسابات ، ونظرا لتقديره الاستقالة فنتوجه له بالشكر والتقدير على جهوده وولائه للمصرف طيلة هذه السنوات ، ونرشح السيد دارا نور الدين بهاء الدين ليكون رئيسا للجنة مراجعة الحسابات .

تمت المصادقة باغلبية الحاضرين على انتخاب السيد دارا نور الدين بهاء الدين رئيسا للجنة مراجعة الحسابات

وبمداخلة من المساهم الدكتور علاء الموسوي وجود السيد عادل محمد الحسون في مكانه يبعث الى الشعور بالثقة والاطمئنان ، واقل شيء نقوم به هو تقديم الشكر له مع صرف مكافأة مالية على جهوده المبذولة طيلة السنوات السابقة واجاب السيد عادل محمد الحسون ان الشكر والتقدير هي مسألة كافية وكبيرة ونعتز بها وبالمقابل اتنازل عن المكافأة المالية.

وبعد الانتهاء من بحث ومناقشة فقرات جدول اعمال اجتماع الهيئة العامة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها ، شكر السيد رئيس الهيئة العامة الحاضرين وممثلي البنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات و هيئة الاوراق المالية وتمنى للمصرف مزيدا من التطور والازدهار واعلن ختام الاجتماع .

رئيس الهيئة العامة
عادل محمد الحسون

مراقب الاجتماع
داليا حسام صادق

كاتب الاجتماع
عامر سامي نصيف

ممثل دائرة تسجيل الشركات
حرقاء حسين مهدي

ممثل دائرة تسجيل الشركات
محمد حسن حميد

ممثل دائرة تسجيل الشركات
هاشم حسون حسن